

Distr.: General
10 January 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والثلاثون

20-31 كانون الثاني/يناير 2020

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

غيانا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-18019(A)



* 1 9 1 8 0 1 9 *

أولاً - مقدمة

- 1- ترى غيانا أن الاستعراض الدوري الشامل عملية مفيدة تتيح لها الانخراط، مع غيرها من الدول، في استعراض ما أحرزته من تقدم في مجال الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية وحمايتها على مستواها المحلي وفي تقييم هذا التقدم على نحو بناء. ومن هذا المنطلق، ترحب غيانا بالجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل ويسرها أن تقدم تقريرها الوطني للفترة قيد الاستعراض. وتؤكد غيانا التزامها المستمر بهذه العملية.
- 2- ومنذ أن قدمت غيانا تقريرها في إطار الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، شهد الغيانيون تغييرات سياسية تاريخية شملت انتخاب حكومة ائتلافية في أعقاب فترة تولى فيها الحكم الحزب التقدمي الشعبي/الحزب السياسي المدني ودامت 23 عاماً. واستمرت مسيرة التاريخ السياسي بعد ذلك، فشهدت الجمعية الوطنية في دورتها 111 تصويتاً في 21 كانون الأول/ديسمبر 2018 أسفر عن سحب الثقة من الحكومة الائتلافية. وبعد أن استوفت غيانا تماماً استخدام النظام القضائي في تحديد المتطلبات الدستورية لدى تعرض النظام السياسي لهذا الوضع الذي لم يشهده من قبل، حُدِّد يوم 2 آذار/مارس 2020 موعداً لإجراء الانتخابات العامة.
- 3- وفي خضم هذه التطورات السياسية المثيرة، ظلت غيانا ثابتة على التزامها بضمان تمتع المواطنين المستمر والمتدرج بحقوق الإنسان وعلى التزامها بحماية هذه الحقوق. كما تمضي الجمهورية قدماً في تطبيق استراتيجيتها المعنونة "الاستراتيجية الإنمائية لدولة خضراء - رؤية عام 2040"، التي تشمل أهدافاً محورها حقوق الإنسان، منها مثلاً الأهداف المعنونة "سكان أصحاء ومتعلمون ومترايطون اجتماعياً"؛ و"الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين"؛ و"الحفاظ على حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي"⁽¹⁾.
- 4- وخلال عملية الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة، أكدت غيانا تأييدها لـ 88 توصية وأحاطت علماً بـ 55 توصية للتشاور بشأنها و/أو النظر فيها. وقد واصلت غيانا معالجة بعض المسائل، مثل إلغاء عقوبة الإعدام، وإلغاء العقوبة الجسدية، والموقف القانوني بشأن العلاقات الجنسية بين البالغين من نفس الجنس.
- 5- ويتبع هذا التقرير الشكل الموصى به في المذكرة الإرشادية المتعلقة بالتقرير الوطني في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. ويعرض الجزء ألف معلومات عن المنهجية وعملية التشاور، مع معلومات مستكملة عن آخر ما صودف من التحديات والأخطار والمخاطر أثناء إعداد هذا التقرير. ويركز الجزء باء على تنفيذ التوصيات الصادرة في سياق الجولات السابقة وينقسم إلى أربعة أفرع على النحو التالي: الفرع الأول يقدم معلومات عن التنفيذ الكامل للتوصيات المقبولة والتأثير المحقق من هذا التنفيذ، والفرع الثاني يتناول التنفيذ الجزئي للتوصيات المقبولة، والفرع الثالث يقدم معلومات مستكملة بشأن التوصيات المعلقة، والفرع الرابع يقدم معلومات مستكملة بشأن التوصيات المحاط بها علماً.

الجزء ألف

المنهجية وعملية التشاور

- 6- في إطار إعداد التقرير الوطني للجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، قدمت مختلف الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة تقارير عن الخطوات المتخذة في إطار الكيانات المختصة من أجل القيام، وفقاً لولاية كل منها على حدة، بتنفيذ التوصيات المقبولة واستعراض التوصيات المحاط بها علماً.

- 7- وتواصلت عملية التشاور والاستعراض منذ مرحلة إعداد تقرير غيانا في إطار الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، مع الاسترشاد بتوجيهات محددة مستمدة من توصيات الفريق العامل الصادرة بعد تقديم التقرير الوطني في إطار الجولة المنقضية.
- 8- وكما هو الحال بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بالقانون والسياسات على المستوى الدولي، يلزم أن يقدم الرئيس ورئيس الوزراء ووزراء الحكومة تقارير بشأن المسائل المثارة في توصيات الفريق العامل وأن يتخذوا خطوات مدروسة بصددتها، حسب اندراج هذه المسائل ضمن اختصاصات مختلف الوزارات في الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء، وقد راعوا ذلك بالفعل. وتحتل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان مكانة محورية في أعمال التخطيط والتداول الوزارية المشتركة على مستوى مجلس الوزراء. ويشمل عمل الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة مشاركة الجمهور من خلال تنظيمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة بخصوص مختلف عمليات التشاور. وهذا هو المسار العام للتنفيذ على نطاق الحكومة.
- 9- ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية هي من الفئات التي تبادر بنشاط ودون حاجة إلى حضيّ من الحكومة إلى استضافة المناقشات العامة المتعلقة بمسائل مثل العقوبة الجسدية والشؤون المتصلة بالهئيئات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، و/أو إلى المشاركة في تلك المناقشات.
- 10- وجهاز التنسيق الدائم لعملية الإبلاغ هو مكتب رئيس الوزراء مدعوماً بالتشاور مع شتى الخبراء الفنيين في مختلف الوزارات. وتقدم الوزارات تقارير عن الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات (المقبولة والمحاط بها علماً). وفي عام 2019، قدمت الوزارات والهيئات النظامية تقارير مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذها للتوصيات ذات الصلة كي يتسنى صوغ التقرير الوطني.

أوجه التقدم والتحديات والمخاطر

- 11- وفقاً للتعداد الوطني لسكان غيانا لعام 2012، يبلغ عدد سكان غيانا 747 884 شخصاً يعيشون في مساحة قدرها 215 000 كيلومتر مربع⁽²⁾.
- 12- وتهدف الاستراتيجية الإنمائية لدولة خضراء لعام 2040 إلى تحقيق 8 أهداف إنمائية تشمل إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه؛ والانتقال إلى استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة؛ وتمتع السكان بالصحة والتعليم والترابط الاجتماعي؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ وصمود البنية الأساسية والمدن الخضراء؛ وتوافر القدرة على المنافسة دولياً في مجالي التجارة والاستثمار؛ والحكم الرشيد والمؤسسات القوية؛ والسياسة المالية السليمة.
- 13- وقد التزمت قوة الشرطة في غيانا بالحد من الجريمة والعنف وحددت الأولويات في خطتها الاستراتيجية للفترة 2013-2017، ومنها تحديث القوة. وعُيِّنت الأولويات التنفيذية للخطة بمسائل المخدرات، والعنف المنزلي، وجنوح الأحداث، والاتجار بالبشر.
- 14- ولدى حكومة غيانا من التشريعات المطبقة ما يمكن أن يساعد بمزيد من الفعالية على مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وفي كانون الثاني/يناير 2015، وُضعت موضع التنفيذ خطة استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات في الفترة 2015-2020.

- 15- وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة بغية تحقيق الامتثال التام للمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر، وأطلقت من أجل ذلك خطة عمل في عام 2014. ووُضعت خطة وطنية جديدة للفترة 2019-2020.
- 16- وفي عام 2015، بلغ المعدل العام للبطالة 6,9 في المائة، وكان المعدل أعلى من ذلك بين الشباب (25,1 في المائة). أما عمالة الأطفال فقد قاربت نسبتها 18,3 في المائة من الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 5 سنوات و17 سنة⁽³⁾.
- 17- والمشاكل الصحية الرئيسية التي تواجه غيانا هي الأمراض غير المعدية، والاضطرابات العقلية (الانتحار)، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، والأمراض المنقولة بالتواقل، ونقص أعداد العاملين الصحيين المدربين⁽⁴⁾.
- 18- وقد سجلت سوق ناسداك للأسهم بنيويورك معدلاً للنمو المتوقع لغيانا خلال فترة السنوات الأربع 2018-2021 يبلغ 16,3 في المائة. وقيل في التقرير ذي الصلة إنه بناء على أن حجم الناتج المحلي الإجمالي 3,63 بلايين دولار (المرتبة في عام 2018: 160)، ومعدل النمو 4,1 في المائة في عام 2018 و4,6 في المائة في عام 2019، من المتوقع لاقتصاد غيانا أن ينمو بنسبة 33,5 في المائة و22,9 في المائة في عامي 2020 و2021، على التوالي. ووفقاً للتقرير، فإن غيانا، التي يبلغ الدخل الفردي فيها 194 دولاراً، بلد متوسط الدخل ومغطى بغابات كثيفة. وأشار في التقرير إلى أنه توجد في هذا البلد أراضي زراعية خصبة وموارد طبيعية وفيرة. وتشمل صادراته الرئيسية الذهب واليوكسيت والسكر والأرز والأخشاب والأريبيان⁽⁵⁾. ومن أهم ما يُذكر في هذا الصدد أن صندوق النقد الدولي أشار مؤخراً إلى أن من المتوقع لاقتصاد غيانا أن ينمو بنسبة 86 في المائة في عام 2020.
- 19- وشاركت في أنشطة الاستكشاف والحفر على مدار السنوات شركات إكسون موبيل (الولايات المتحدة)، وإسُو (الولايات المتحدة)، وهيس، وريبول (إسبانيا)، وأناداركو (الولايات المتحدة)، وتوتال (فرنسا)، وتالو أويل (المملكة المتحدة)، وسي جي إكس إنرجي (كندا).
- 20- وفي عام 2008، بدأت إكسون موبيل أنشطتها لاستكشاف النفط والغاز في غيانا، وقامت بجمع وتقييم كمية كبيرة من البيانات السيزمية الثلاثية الأبعاد مكّنت الشركة من أن تحفر بأمان بئرها الاستكشافي الأول، ليزا-1، في عام 2015⁽⁶⁾.
- 21- وقبل الموعد المتوقع لأول إنتاج للنفط في عام 2020، بدأ إنتاج النفط في 20 كانون الأول/ديسمبر. وأعلن فخامة الرئيس اعتبار 20 كانون الأول/ديسمبر يوم البترول الوطني⁽⁷⁾.
- 22- وفي يوم الجمعة، 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، هُزمت الحكومة في تصويت اقترحت المعارضة لسحب الثقة منها. وقد قدم هذا الاقتراح الحزب التقدمي الشعبي الذي له 32 نائباً في الجمعية الوطنية لغيانا، التي تضم 65 مقعداً، مقابل 33 نائباً للحكومة الائتلافية لحزب الشراكة من أجل الوحدة الوطنية وحزب التحالف من أجل التغيير. وقضت محكمة الاستئناف ببطلان هذا الاقتراح؛ وقضت محكمة الاستئناف النهائية في وقت لاحق بصحته ونصحت جميع الجهات الفاعلة الدستورية بالتشاور وتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات. وتم حل البرلمان في 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 لإفساح المجال لإجراء الانتخابات العامة في 2 آذار/مارس 2020.

الجزء باء

أولاً- التنفيذ الكامل للتوصيات

الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات 130-71 و 130-72 و 130-73

23- عملاً بالقانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2010، ظلت اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة المحرك الرئيسي للتطوير في هذا المجال، وتدأب على اتخاذ إجراءات متسقة لكفالة تنفيذ ذلك القانون. واللجنة هي هيئة لتقديم المشورة والدعم في مجال السياسات تتبع نهجاً متعدد القطاعات يستهدف الوفاء بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل أهداف اللجنة، في إطار خطتها الاستراتيجية الوطنية للفترة 2015-2019، مراقبة تنفيذ القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2010.

24- ويؤكد مدير شؤون الإعاقة وإعادة التأهيل أن اللجنة شرعت في إجراء دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأنها أتمتها في خمس مناطق من المناطق الإدارية العشر في غيانا. وهي تواصل العمل في تنفيذ هذا المشروع. وتستهدف اللجنة بهذه الدراسة الاستقصائية التحقق من احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم وأحوالهم المعيشية بغية إسداء المشورة الفعالة إلى حكومة غيانا وغيرها من الجهات المعنية، بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

25- وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة مع الجمهور من خلال عقد عدة حلقات عمل للتوعية في بعض الوكالات الخاصة والعامة والحكومية وغير الحكومية، مثل المجالس الديمقراطية للمناطق، والمجالس الديمقراطية للأحياء، والكيانات الدينية، والكيانات التجارية. وكان الهدف من حلقات العمل تلك هو تزويد الأشخاص بالمعرفة بشأن المسائل ذات الأهمية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة والتشجيع على الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. ونوقش في الحلقات مضمون القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2010، واستُخدم "ملصق آداب التعامل مع الإعاقة"، وهو ملصق أصلي، في التشجيع على هجر المصطلحات المسيئة المستخدمة لوصف الأشخاص ذوي الإعاقة أو فيما يتعلق بهم والاستعاضة عنها بمصطلحات وعبارات أكثر لياقة.

26- وتعاون اللجنة أيضاً مع الهيئة المركزية للإسكان والتخطيط من أجل مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السكن. و"برنامج الحلول السكنية" هو مشروع يقوم على توفير السكن المناسب للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق صوغ تصميمات ومواصفات مناسبة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تعهدت اللجنة بمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة طوال عملية تقديمهم لطلبات الإسكان⁽⁸⁾.

27- وتحظى احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة بتركيز خاص من جانب اللجنة. وقد وُضعت وثيقة سياساتية بشأن الاحتياجات التعليمية الخاصة، ومع أن وزارة التعليم لم تعتمدها بعد، فإن بعض المدارس الراعية تحديداً للأطفال ذوي الإعاقة قد نفذتها جزئياً بالفعل.

28- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت حكومة غيانا مركزاً إقليمياً لتنشيط نماء الأطفال والمراهقين والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة المرتبطة بالإعاقة. وفي حين أن هذا المركز كان نتيجة مباشرة للالتزامات الناشئة عن مؤتمر القمة الرابع للجماعة الكاريبية المعقود في عام 2011، فإنه يُتوقع أن تستفيد الدولة كثيراً من أعماله في مجالات الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم وتيسير حصولهم على الخدمات الاجتماعية وفرص العمالة.

- 29- ويستفيد التلاميذ في مدارس ديفيد روز وتولومي ريد ودايموند ولينورا الخاصة من الأعمال التي يضطلع بها المساعدون المتخصصون في أمراض النطق واللغة وفي إعادة التأهيل، الذين يعتنون بالتلاميذ الذين يعانون صعوبات في التكلم، ومن مرض التوحد، وعسر النطق، وعسر القراءة، وضعف المهارات الحركية الدقيقة.
- 30- وتوفر وزارة الصحة العامة خدمة الانتقال اليومية للأشخاص الملتحقين بالمركز المهني الوطني في صوفيا ومدرسة تولومي ريد الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تُوفّر خدمة الانتقال للأطفال المصابين بصغر الرأس الملتحقين بالمركز التشخيصي الكائن في كلية سيريل بوتير للتعليم.

العقوبة الجسدية

التوصيات 48-130 و 51-132 و 52-132 و 53-132 و 54-132

- 31- على الرغم من أن العقوبة الجسدية ليست محظورة في المنازل الخاصة، فإنها محظورة في دور الإقامة المؤسسية⁽⁹⁾ والمؤسسات الإصلاحية للأحداث⁽¹⁰⁾. وفي حزيران/يونيه 2018، سنّت غيانا قانون قضاء الأحداث لعام 2018 الذي يحظر جميع أشكال العقوبة الجسدية للأطفال في المؤسسات العقابية ويحظر على القضاء الحكم بما عقاباً على أي جريمة.
- 32- وقد وضعت وزارة التعليم موضع التطبيق سياسة تحظر اتخاذ العقوبة الجسدية وسيلة تأديبية في التعامل مع الأطفال في المدارس⁽¹¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تستعين وزارة التعليم بخدمات موظفي الرعاية الاجتماعية وأخصائيي التوجيه في العمل مع إدارات المدارس المختلفة لكفالة أنها تمارس نهجاً إيجابياً في مجال التأديب. كما تُعقد دورات لتوعية الوالدين يُشرح فيها التأديب الإيجابي بوصفه نهجاً مفضلاً عن العقاب الجسدي.

المياه

التوصيتان 63-130 و 64-130

- 33- دأبت مؤسسة غيانا للمياه، طوال الفترة قيد الاستعراض، على العمل على تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب وخدمات التصحاح، واضطلعت بعدد لا يحصى من المشاريع الرامية إلى توفير مرافق التصحاح الأساسية وأنجزت عدداً منها في جميع أنحاء غيانا.
- 34- وتم خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2015 تركيب صنابير عمومية وتحسين المرافق القائمة وتركيب أنابيب لتوزيع المياه في جورجيتاون والساحل الشرقي لديميرارا وإيست بيريس، وبدأ لأول مرة ارتفاع أكثر من 1 875 شخصاً من المقيمين فيها بخدمات من هذا القبيل. وأخذت المؤسسة توفر للمرة الأولى إمكانية الحصول على المياه في المجتمعات المحلية في جميع المناطق الإدارية العشر، عن طريق حفر الآبار، وتركيب أنابيب جديدة لتوزيع المياه، وتوفير الصنابير العمومية، وتوزيع/تركيب المرشحات، والوصل بين خطوط الأنابيب، وتركيب نظم لحقن الكلور، وتوسيع شبكات توزيع المياه. ومدّت المؤسسة نشاطها إلى المجتمعات المحلية الصغيرة والنائية، بما فيها المجتمعات الكائنة في المناطق الداخلية مثل أيشالتون وأشوب وغيرهما، فتوافرت لها للمرة الأولى إمكانية الحصول على المياه.
- عام 2015 (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر)

المناطق	المستفيدين	النشاط
قطاع من نورث صوفيا، جورجيتاون (بعد نحو 30 سنة)	حوالي 375 شخصاً	تركيب صنابير عمومية
أنز غروف، الساحل الشرقي لديميرارا	حوالي 900 شخص	تنفيذ أشغال للارتقاء بمستوى الخدمة
توسبرغ، وسافاناً بارك، والقرية رقم 68 في إيست بيريس	أكثر من 600 شخص	تركيب أنابيب توزيع للمياه

المناطق	المستفيديون	النشاط
النطاقان 'D' و 'E'، صوفيا، جورجيتاون	حوالي 20 000 شخص	تركيب خطوط لنقل المياه من الآبار التي تم إصلاحها في نورث رومفيلت وتوركيين، وبدء انتفاع السكان بتيشُر الحصول على مياه الشرب بعد سنوات عديدة من الحرمان
مشاريع داتش كاب ودازيل للإسكان، فرايهيدز لَصْت، وغولدن غروف، وميلاني، وفيكتوريا، ولو ريسوفينير، ولوزينيون، وأنز غروف - الساحل الشرقي لديميرارا	أكثر من 1 300 شخص	تركيب أنابيب توزيع للمياه
بارنوبل/موكسا، وياروكابرا، وفريندشيب سكواتنغ إيريا، وكورو كورورو - إيست بانك ديميرارا	حوالي 580 شخصاً	تركيب شبكات للإمداد بالمياه
روس فيليدج، والقرى أرقام 30 و 40 و 41 و 42، ولافلي - لاس، وليتشفيلد، وإيساو/جاكوب - الساحل الغربي لبيربيس	أكثر من 2 000 شخص	تركيب أنابيب توزيع جديدة
تارلوغي، وستانليتاون، ونيج، والقرى أرقام 53 و 72 و 74، ومشروع بودهان، وأنغوي أفينيو - المنطقة 6	حوالي 6 500 شخص	تركيب أنابيب توزيع جديدة
بايدرابو - المنطقة 7	أكثر من 300 شخص	تركيب شبكة جديدة لتوزيع المياه
واراواتا فيليدج، ومدارس كامارانغ للحضانة وللمرحلة الابتدائية، وقريه كاكو، وأبر مازاروني، ومستشفى مقاطعة كامارانغ، ومدرسة كويبانغ الابتدائية - المنطقة 7	حوالي 300 شخص	تم توزيع مرشحات للأوعية الكبيرة للمياه وتركيب مرشحات C2
قطاع مانكي ماونتين 2 - المنطقة 7	حوالي 750 شخصاً	تركيب 2 800 متر من الأنابيب، وإنشاء منطقة استجماع مياه، ونظام فولطاضوئي، وبرج خزان للمياه، وتركيب صنادير عمومية
كامبلتاون، ماهديا - المنطقة 8	600 شخص	حفر بئر جديدة وتركيب أنابيب توزيع، ونظام فولطاضوئي، وصنادير عمومية، وإنشاء برج خزان
برينسفيل - المنطقة 8	حوالي 2 000 شخص	تركيب شبكة جديدة للإمداد بالمياه
كلفيرت سيتي - المنطقة 9	أكثر من 500 شخص	تم حفر بئر جديدة لمياه الشرب
غرين فالي، وأميليا وارد، وبلويري هيل - ليندن	أكثر من 300 شخص	تركيب أنابيب توزيع جديدة

عام 2017

المناطق	السكان المنتفعون	النشاط
ياراكيثا - المنطقة 1	300 شخص	حفر بئر جديدة
ليما ساندرز - المنطقة 2	2 600 شخص	بئر جديدة وشبكة جديدة للإمداد بالمياه
ريدج واكينام، المنطقة 3	حوالي 400 شخص مستحق للحصول على مياه الشرب	حفر بئر جديدة
سيلفرهيل، وواياكابرا، وهيلفوت على طريق ليندن سويسدايك السريع - المنطقة 4	أكثر من 2 000 شخص	تم إنشاء شبكات جديدة للمياه
تاجمهي نورث - المنطقة 4	أكثر من 500 شخص	تم تركيب شبكة جديدة للإمداد بالمياه
جسر سكة حديد بلادنهول - الساحل الشرقي لديميرارا	100 شخص	تم تركيب امتداد لشبكة إمداد بالمياه
أوندرنيمغ - المنطقة 5	47 شخصاً	تركيب خطوط توزيع وتوصيلات جديدة للخدمة
أنغوي أفينيو - المنطقة 6، وتحسين الخدمة لقطاعات أخرى	أكثر من 1 000 شخص	تم تركيب أنابيب توزيع جديدة
مولسن كريك - المنطقة 6	أكثر من 200 شخص	تم تركيب أنابيب توزيع جديدة
نيو أمستردام - المنطقة 6	حوالي 7 000 شخص (الأول مرة تيسر الحصول على المياه المعالجة على مدار 24 ساعة)	ترقية مستوى شبكة الإمداد بالمياه
لوكابرا، إيست كانجي - المنطقة 6	320 شخصاً	تركيب أنابيب توزيع للمياه
كازاو - المنطقة 7	حوالي 200 شخص	تم حفر بئر جديدة وإنشاء شبكة جديدة للإمداد بالمياه
باراكارا - المنطقة 7	أكثر من 100 شخص	نظام جديد لترشيح المياه
تايفر بوند وسيموني - المنطقة 9	حوالي 557 شخصاً	تم إنشاء شبكات جديدة
كومو، وروبرتي، وويتا، وشوليناب، وأرانابوتا - المنطقة 9	أكثر من 1 000 شخص	تم حفر آبار جديدة
أندي فيل - المنطقة 10	أكثر من 100 شخص	تركيب أنابيب توزيع

عام 2018

المناطق	المستفيدون	النشاط
رينكون، وكوكو، وكامواتا - المنطقة 1	1 800 شخص	إنشاء وتوسيع شبكات إمداد بالمياه
كوباريمو - المنطقة 1	حوالي 400 شخص	تم إنشاء شبكة جديدة للإمداد بالمياه
ماباروما وبارينا - المنطقة 1	1 800 شخص	تركيب نظام جديد لحقن جرعات الكلور
زيلوغت، المرحلة 3، إيست بانك إسبكيويو - المنطقة 3	403 أشخاص، فضلاً عن توافر البنية الأساسية التي تتيح حالياً حصول 2 000 عميل إضافي على الخدمة	تركيب أنابيب توزيع للمياه

المناطق	المستفيديون	النشاط
بست سي دام - المنطقة 3	حوالي 100 شخص	تركيب صنابير عمومية في مواقع استراتيجية
بروفيدانس، المرحلة 3 - المنطقة 4	حوالي 340 شخصاً	توصيلات لخطوط الأنابيب
بارادايز فيليدج، وديهوب، وأونفيرواغت، وغود فيث، وإيثاكا	300 شخص	تركيب أنابيب توزيع جديدة
لايت تاون، وهاييري، وديكيندرين، ودويتيشيم - المنطقة 6	حوالي 180 شخصاً	إعادة تشغيل محطة آبار إدنبرة وتركيب شبكة توزيع
وايالينغ - المنطقة 7	حوالي 200 شخص	إنشاء شبكة لتحسين الإمداد بالمياه
تشيونونغ - المنطقة 7	حوالي 375 شخصاً	إنشاء شبكة لتحسين الإمداد بالمياه
يورونغ بارو - المنطقة 9	أكثر من 300 شخص	إنشاء شبكة جديدة للإمداد بالمياه وتركيب شبكة للإمداد بالمياه المعالجة

عام 2019 (من كانون الثاني/يناير حتى تاريخه)

المناطق	المستفيديون	النشاط
كانال بانك - المنطقة 1	حوالي 300 شخص	حفر بئر جديدة والتوصيل بالشبكة الحالية
لاناياي - المنطقة 3	حوالي 49 أسرة معيشية (بعد أكثر من عقد من الزمن)	إعادة تشغيل بئر وتركيب نظام فولطاضوئي
روزيناً بارك، المنطقة 3	250 شخصاً	مد أنابيب توزيع للمياه
كوفنت غاردن - إيست بانك ديميرا	290 أسرة معيشية	توصيل بالشبكة، وإصلاح حالات تسرب مياه، وما إلى ذلك
بارنوبل نورث، وفريندشيب سكواتنغ إيريا، وواياكابرا، وكورو كورو، وغريت داياموند، وتيميهري نورث، وكالتشاران، ولاتشمانسنغ، وتشان ساند رودز - إيست بانك ديميرا	أكثر من 4 000 أسرة معيشية	تركيب أنابيب توزيع للمياه
ديربان، وباكالاندز، وجورجتاون	قراية 3 000 شخص	تركيب 24 صنوبراً عمومياً
كامبلتاون - المنطقة 8	750 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
باراماكاتوي، المنطقة 8	1 200 شخص	إنشاء شبكة جديدة للإمداد بالمياه
أيشالتون، المنطقة 9	450 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
كاراودارناو - المنطقة 9	250 شخصاً، بالإضافة إلى المركز الصحي، ودار الحضانة والمدرسة الابتدائية، ومكتب القرية، ومتجر القرية، ووحدة تجهيز الأغذية، والكنيسة، والمكتبة.	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
أشاوب - المنطقة 9	140 شخصاً	حفر بئر جديدة وتركيب شبكة توزيع
أوريوانو - المنطقة 9	115 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة

المناطق	المستفيدين	النشاط
بشايدارون - المنطقة 9	75 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
ماروراناو - المنطقة 9	125 شخصاً، بالإضافة إلى متجر القرية، ومكتب القرية، والملاعب	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
شيا - المنطقة 9	175 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
تشوريكاناوا - المنطقة 9	90 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
يوبوكاري - المنطقة 9	200 شخص	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
كايكومباي - المنطقة 9	125 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
ماساراً - المنطقة 9	225 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
ساند كريك - المنطقة 9	حوالي 1 020 شخصاً	حفر بئر جديدة وتركيب شبكة توزيع
سانت إغناطيوس - المنطقة 9	175 شخصاً	حفر بئر جديدة، وتركيب شبكة توزيع، وتوصيلات جديدة للخدمة
ليثيم - المنطقة 9	535 شخصاً	توسيع شبكة توزيع المياه

إمكانية الحصول على المياه لأول مرة عن طريق مشاريع مؤسسة غيانا للمياه

35- وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت مؤسسة غيانا للمياه بمشاريع خاصة في جميع أنحاء غيانا وأنجزتها، مما أدى إلى تحسُّن في الخدمات وفي إمكانية الحصول على المياه. وأدى التفتيش الاستباقي لاكتشاف حالات التسرب إلى تحسُّن الخدمة بالنسبة إلى المقيمين في الساحل الشرقي، في عام 2015. وفي عام 2016، واصلت المؤسسة عملها، وشملت إنجازاتها إصلاح نظم معالجة المياه في ثلاث قرى في المنطقة الثالثة، وتوفير إمدادات المياه على مدار الساعة لأول مرة في جورجيتاون، وتنفيذ مشروع بقيمة 2,5 مليون دولار في المنطقة السادسة نتج عنه ترقية مستوى توصيل الخدمة في عدة مجتمعات محلية، وتزويد محطة ويسروك لمعالجة المياه في ليندن بنظام احتياطي جديد للتطهير. وتواصل العمل في عامي 2017 و2018 بتركيب عدة نظم لمعالجة المياه في مناطق مختلفة في غيانا. واستمر في عام 2019 تزايد زخم التحسُّن في إمكانية الحصول على المياه وفي نوعية الخدمات المقدمة.

التعليم

التوصيات 130-46 و 130-70 و 132-62 و 132-63 و 130-69

36- تلتزم حكومة غيانا التزاماً ثابتاً بحماية حق الأطفال في التعليم وتمتعهم به، وذلك عن طريق إنفاذ الحظر المفروض على عمل الأطفال⁽¹²⁾. وبالنظر إلى أن عمل الأطفال غير القانوني عادة ما يكون عرضاً ناتجاً عن العجز عن تحمل الأعباء المالية المتصلة دائماً بالتحاق الأطفال بالمدارس، فإن وزارة التعليم تسعى إلى كفالة حصول الأطفال على التعليم مجاناً، من مرحلة الحضانه إلى المرحلة الثانوية.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد حكومة غيانا الآباء عن طريق توفير قسائم الزي المدرسي، والكتب المجانية للتلاميذ، وبرامج التغذية المدرسية، والمساعدة بتوفير خدمات الترحيل.

37- وأُخذت أيضاً خطوات تستهدف تحديداً وبصورة مباشرة مكافحة عمل الأطفال، مثل تكليف موظفي الرعاية الاجتماعية وموظفي شؤون العمل بزيارة مواقع العمل في مواعيد عشوائية لكفالة الامتثال لقوانين العمل التي تحظر عمالة الأطفال.

38- وفي عام 2017، شاركت وزارة التعليم، بدعم من اليونيسيف، في الدراسة الاستقصائية العالمية للأطفال غير الملحقين بالمدارس، التي تهدف إلى فهم العوامل التي تؤدي إلى إقصاء التلاميذ عن المدارس، وذلك بغية تحسين المشاركة ونوعية التعليم عموماً. وتبيّن أن الفئات الرئيسية للأطفال غير الملحقين بالمدارس تشمل الأطفال المنتمين إلى الخمس الاجتماعي - الاقتصادي الأدنى، والصبيان في سن الدراسة الثانوية الدنيا، وأطفال الأمهات ذوات المستوى التعليمي المنخفض، والأطفال الذين يعانون من سوء العلاقات مع أقرانهم ومع البالغين في المدارس، والأطفال الذين يعيشون في المناطق النائية.

39- وقد استعملت وزارة التعليم المعلومات المستمدة من الدراسة السالفة الذكر في صوغ خطتها لقطاع التعليم للفترة 2019-2023، التي تشمل، في جملة أمور، تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية للتأثير إيجابياً على عنصر المشاركة وإمكانية الحصول على التعليم، وتوسيع المرافق التعليمية وتحسينها، وتنفيذ برامج وقائية ضد العنف وتسلط الأقران وتعاطي المخدرات، ومعالجة مسائل الصحة العقلية وغيرها من المسائل الاجتماعية.

40- وقد حُصص لوزارة التعليم اعتباراً من عام 2015 ما مجموعه 221 بليون دولار غياني. ويبلغ مجموع المدارس في جميع المناطق من الأولى إلى العاشرة 440 مدرسة حضانية، و407 مدارس ابتدائية، و225 مدرسة ثانوية⁽¹³⁾.

السكن

التوصية 130-65

41- نفذت الهيئة المركزية للتخطيط والإسكان، خلال الفترة قيد الاستعراض، عدداً من المشاريع والبرامج لصالح السكان ذوي الدخل المنخفض وذوي الدخل المتوسط في البلد. ويُركّز في تخصيص الأراضي والمنازل على الأسر ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط، فأصبحت تنتفع حالياً بالأراضي المدعومة في إطار برنامج الإسكان التابع لحكومة غيانا. وقد نالت الأسر ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط 77 في المائة من جميع الأراضي المخصصة في الفترة من عام 2015 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

42- وبالإضافة إلى تخصيص الأراضي، أنجز برنامج الإسكان أيضاً بناء 297 وحدة سكنية للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط.

43- ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لـ "برنامج الإسكان المستدام للمناطق الداخلية"، الذي تشارك في تمويله حكومة غيانا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في تحسين الأحوال المعيشية للأسر ذات الدخل المنخفض في المجتمعات المحلية المقيمة في المناطق الداخلية، وذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على السكن ومياه الشرب وما إلى ذلك. وحتى تاريخه، تسلّم 177 من المتفعين بهذا البرنامج منازل جديدة، وتلقى العديد منهم تدريباً في مجال البناء والتشييد للمساعدة في الالتحاق بالعمالة. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف "برنامج الإسكان اللائق وتيسير الوصول إلى المناطق الحضرية" إلى تحسين نوعية الحياة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها في جورجيتاون، وذلك من خلال تحسين فرص

الحصول على السكن اللائق وخدمات مرافق البنية الأساسية وخدمات التنقل. ومن الجوانب المفيدة لهذا البرنامج إعانة تحسين المنازل التي تُمنح للأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة مالية لإجراء إصلاحات لمنازلهم.

الاتجار بالأشخاص

التوصيتان 51-130 و 50-130

44- تهتم وزارة الترابط الاجتماعي بهذه المسألة اهتماماً فعلياً. وجددير بالذكر أنه في عام 2014 صدر حكم واحد بالإدانة بجريمة الاتجار بالأشخاص، ولم ترد بلاغات عن حدوث أي تواطؤ رسمي في هذه الجريمة. ولا تزال الأحكام التشريعية المنصوص عليها في القانون المتعلق بالاتجار بالأشخاص رقم 2 لعام 2005 سارية على جميع الأفراد على قدم المساواة.

45- وفي الربع الأخير من عام 2016، عقدت فرقة العمل الوزارية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص دورات للتدريب/بناء القدرات مع وحدة التحقيقات في الجرائم الجسيمة التابعة لقوة شرطة غيانا ومسؤولي جهات المواجهة في مناطق متعددة من غيانا. واستمرت أنشطة التدريب في عام 2017 بتدريب مسؤولي وسائط الإعلام، والمدّعين العامين للشرطة، وأفراد الشرطة وغيرهم من المختصين في المنطقة الأولى، وموظفي شؤون الهجرة، وأعضاء مجالس القرى، وشيوخ مجتمعات السكان الأصليين. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت المنظمة الدولية للهجرة دورة دراسية لتدريب المدربين في جهات معنية متعددة، بمن فيهم أعضاء فرقة العمل، ودورة أخرى لممارسي المهن الطبية.

46- وفي عام 2018، تلقى التدريب في هذا المجال موظفو المناجم، وفيلق الحراس، والدبلوماسيون، وموظفو العلاقات الخارجية، والمترجمون الشفويون، وأفرقة الشرطة المجتمعية، وموظفو شؤون الجنسية والاستخبارات الشرطة. وعقدت وزارة الحماية الاجتماعية دورة تدريبية لموظفي شؤون العمل وموظفي شؤون الصحة والسلامة المهنية، وذلك في عدة مجالات منها تحديد هوية الضحايا. وضم المتدربون أشخاصاً من المناطق النائية والمناطق الإدارية المختلفة.

47- وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2018 أيضاً، حضر ثلاثة من محققي الشرطة واثان من موظفي شؤون الهجرة وثلاثة مدعين عامين للشرطة سلسلة دورات تدريبية إقليمية نفذتها الإنترنت في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

48- وقد خطت حكومة غيانا خطوات كبيرة، من خلال وزارة الحماية الاجتماعية، في مجال توطيد خدمات مرافق الرعاية. ومن ذلك على وجه الخصوص، إنشاء دار آمنة ومرفقين انتقاليين. وقُدمت إعانات على نحو متزايد للمنظمات غير الحكومية التي تدير ملاجئ. وتوفر وزارة الحماية الاجتماعية لضحايا الاتجار بالأشخاص خدمات الرعاية الصحية والنفسية وغيرها من خدمات الدعم.

الصحة

التوصيات 59-130 و 60-130 و 63-130 و 64-130 و 66-130 و 67-130 و 68-130

49- تواصل وزارة الصحة، بالتعاون مع شركائها وغيرهم من الجهات المعنية، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً (HIVISION 2020). ووفقاً لهذه الاستراتيجية، تواصل الوزارة بصورة مطردة زيادة سبل الحصول على جميع مجموعات اللوازم الضرورية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً ومكافحتها وعلاجها ورعاية

المصابين بها، وذلك للمعرضين لخطرهما من الفئات والأشخاص، مثل المراهقين والشباب وطوائف المهاجرين وغيرهم. ويركز البرنامج على تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز "90-90-90" بغية القضاء على الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية.

50- وبيّن أحدث تقييم بشأن تحقيق هذه الأهداف أن غيانا حققت "التسعين" الأولى، وسبقت بذلك المسار الزمني المقرر لعام 2020. وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المقدر عددهم في عام 2018 بنحو 8 200 شخص، أصبح 93 في المائة منهم بالفعل على معرفة بوضعهم، ويقارب عدد من يتلقون منهم العلاج المضاد للفيروسات العكوسة 735 شخصاً. وتوفّر مجاناً جميع الأدوية الضرورية لمعالجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع الأشخاص المعنيين في إطار استراتيجية وطنية عنوانها "العلاج للجميع". ويتواصل إحراز التقدم أيضاً بشأن كفاءة تحقيق "التسعين" النهائية (تحقيق كبت النسخ الفيروسي) حيث ثبت بالفعل تحقق هذا الكبت لدى 69 في المائة من الذين تم فحصهم. وبالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج الوطني على القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من مسببات الأمراض المنقولة جنسياً، من الأم إلى الطفل.

51- وأطلقت وزارة الصحة، في إطار شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبموافقة مجلس الوزراء، السياسة الوطنية للصحة الإنجابية والخطوة الاستراتيجية لتيسير حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية الشاملة، بمن فيهم المراهقون والسكان الأصليون وسكان المناطق الريفية والفئات المحرومة.

52- وفي عام 2019، بدأت وزارة التعليم المرحلة نصف السنوية النهائية لتنفيذ استراتيجيتها الصحية الوطنية المعنونة "الرؤية الصحية 2020". وتركز هذه الاستراتيجية في مرحلتها النهائية على تحسين الحالة الصحية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في غيانا. وتشمل المجالات ذات الأولوية خدمات صحة الأم والطفل، ومكافحة الأمراض المعدية، والصحة العقلية، والحوادث، والإصابات والعنف، والتغذية. وتُقدّم هذه الخدمات عن طريق البنية الأساسية للرعاية الصحية بمستوياتها الخمسة في جميع المناطق الإدارية العشر، باستخدام شبكة للإحالة.

53- وتتيح شبكة الخدمات الصحية الموسّعة نشر الأخصائيين الصحيين وتوفير الأدوية والسلع الصحية والتكنولوجيات الصحية وخدمات التثقيف الصحي والإرشاد الصحي لجميع الفئات السكانية، وذلك في سياق السعي إلى القضاء على الفقر.

54- وتعمل وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة الزراعة على تحسين الأمن الغذائي، وتعمل بالتعاون مع وزارة التعليم على تحسين درجة الإلمام بالمعارف الصحية من خلال منهج دراسي للتثقيف في مجال الصحة والحياة الأسرية. وتنفذ، عن طريق التعاون مع وزارة الحماية الاجتماعية، برامج بشأن صحة العمال وسلامتهم. وعن طريق الخدمة المعنونة "نحن على بابك"، التي صاغ فكرتها وزير الصحة العامة، تُتاح لجميع أماكن العمل الخدمات الصحية الأساسية للفحص والتشخيص والعلاج.

55- ويعمل المجلس المركزي للصحة على نحو وثيق مع وزارة المجتمعات المحلية ومؤسسة غيانا للمياه على كفاءة توفير مياه الشرب وخدمات التصحاح المأمونة في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، تتولى وحدة الصحة البيئية والإدارات الصحية للمناطق (بدعم من أخصائي التحليل الحكومي، بإدارة الأغذية والعقاقير) مراقبة جميع مصادر مياه الشرب لكفاءة الإمداد بمياه مأمونة.

56- ومن خلال عدة برامج للشراكة، تواصل الحكومة تحسين شبكة المياه المأمونة وكفاءة معالجة مسائل التصحاح حتى في المناطق النائية. ولدى اكتشاف وقوع أضرار، كما في حالات الفيضانات والتلوث، تنفّذ مبادرات فعالة لمعالجة المياه المنزلية، بما في ذلك توفير أقراص الكلور اللازمة.

- 57- وعن طريق تمويل مقدم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بدأت الحكومة برنامجاً على المستوى الوطني لتشييد مرافق للصرف الصحي وخزانات للتغفن لأغراض إدارة مياه الصرف الصحي. وقامت وزارة الصحة العامة، بالتعاون مع المكتب الوطني للمعايير، بصوغ معايير جديدة لإنشاء المراحيض البثرية ذات التهوية بغية كفاءة توافر المزيد من خدمات التصحاح المأمونة في المناطق الريفية.
- 58- ويواصل برنامج صحة الأسرة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال لكفالة تيسير الحصول على جميع الخدمات الأساسية لصحة الأم والطفل. وتركز الاستراتيجية على الحماية من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، من خلال برنامج صارم موصى به للتحصين الموسع يستهدف تطعيم جميع الأطفال بستة عشر لقاحاً حيوياً.
- 59- ومن الجدير بالذكر أنه في تقييم عالمي لنظم الإدارة الفعالة للقاحات، حظيت غيانا بالمركز الثالث من حيث جودة الإدارة لسلسلة التبريد وكفاءة نظم إيصال اللقاحات. وعلى الرغم من أنه حدثت حالات لتفشى الحمى الصفراء والحصبة في بلدان مجاورة، فإن غيانا لا تزال خالية من هذين المرضين بسبب ارتفاع نسبة التغطية بالتحصين إلى أكثر من 95 في المائة في عام 2018⁽¹⁴⁾.
- 60- ويضاف إلى ذلك أن اشتغال هذه الاستراتيجية على استخدام نظام الإدارة المتكاملة للأمراض الطفولة يتيح اكتشاف حالات الإصابة بالأمراض ذات الأولوية المهددة لحياة الأطفال، مثل التهاب المعدة والأمعاء الحاد والتهابات الجهاز التنفسي الحادة والملاريا وسوء التغذية، ويُمكن من معالجة هذه الحالات على الوجه السليم وفي التوقيت المناسب.
- 61- وهذه الاستراتيجية معززة بنظام لإدارة البيانات، وبلجنة مشتركة بين الوكالات تتألف من طائفة عريضة من الجهات المعنية، بما فيها الوكالات الصحية التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني والسلطات الوطنية، وتتولى الإشراف على تنفيذ البرامج بسلاسة وكفاءة.
- 62- وفي إطار استراتيجية "الرؤية الصحية 2020"، تواصل الوزارة تنفيذ وتوسيع نطاق مجموعة متنوعة من الخدمات الصحية من خلال شبكاتها التي تضم المواقع والمراكز الصحية والمستشفيات المحلية ومستشفيات المناطق ومراكز الإحالة الوطنية.
- 63- وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تم إصلاح 14 مرفقاً صحياً وتأهيلها للعمل ويجري حالياً إنشاء خمسة مرافق أخرى، بواسطة مبادرة المستشفيات الذكية التابعة لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وتعكف الوزارة بنشاط على معالجة مسألة الرعاية الصحية الشاملة على نحو يكفل لكل فرد توافر مرفق صحي في حدود خمسة كيلومترات من منزله. ويضطلع حالياً بعمليات منتظمة لتقديم الخدمات الطبية الأساسية والمتقدمة، بما في ذلك العمليات الجراحية، للأشخاص المقيمين في المناطق النائية.
- 64- وفي إطار سياسة الصحة الإنجابية، يجري تعزيز خدمات تنظيم الأسرة من أجل زيادة سبل الحصول على وسائل منع الحمل. وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك إتاحة الحصول على هذه الوسائل مجاناً في جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية.
- 65- ويضطلع بأنشطة تدريبية وتنفيذية بشأن المبادرات المناسبة والمراعية للاعتبارات الثقافية في مجال الترويج لوسائل منع الحمل، وذلك في إطار شراكة مع القطاع الخاص المحلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، مثل رابطة غيانا للأبوة المسؤولة.

العنف العائلي والجنسي

التوصيات 31-130 و 40-130 و 41-130 و 43-130 و 38-130 و 35-130 و 36-130

- 66- منذ وصول الحكومة الائتلافية إلى السلطة، لم تحدث أي حالة إعدام خارج نطاق القانون. ويجري بصفة منتظمة تدريب أفراد الشرطة.
- 67- ويجري تنفيذ قانون الجرائم الجنسية في غيانا وإنفاذه تماماً. وقد أنشئت محكمة الجرائم الجنسية في عام 2017. ومنذ إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، نظرت المحكمة في 44 قضية، وقضت بالإدانة في 31 قضية منها وبالبراءة في 13 قضية. وتراوحت أحكام العقوبة الصادرة في تلك القضايا بين السجن تسع سنوات والسجن المؤبد⁽¹⁵⁾. وتم أيضاً نشر كتيب إرشادي بشأن قانون الجرائم الجنسية⁽¹⁶⁾.
- 68- وفي عام 2017، أُسندت إلى وحدة سياسات مكافحة الجرائم الجنسية والعنف العائلي، في إطار وزارة الحماية الاجتماعية، مسؤولية التوعية بآثار الجرائم الجنسية والعنف الجنساني والعنف العائلي.
- 69- ويُعتمد تنفيذ خطة العمل الوطنية لتطبيق قانون الجرائم الجنسية والعنف العائلي لعام 2010 في جميع أنحاء غيانا للفترة 2017-2021، وأن يُنيط ذلك التنفيذ بوحدة مكافحة العنف الجنسي التابعة لوزارة الحماية الاجتماعية، في إطار توجيهات فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي والعائلي⁽¹⁷⁾.

ثانياً- التنفيذ الجزئي للتوصيات

الشعوب الأصلية

التوصيات 54-130 و 75-130 و 64-132 و 19-132

- 70- بموجب المادة 212 راء (و) من دستور غيانا، يتعين على اللجنة المعنية بالشعوب الأصلية "تعزيز التشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركتها في صنع القرار الوطني وغيره من القرارات التي تؤثر على حياتها".
- 71- وتلتزم حكومة غيانا التزاماً ثابتاً بضمان أن تشارك الشعوب الأصلية مشاركة نشطة ومستتيرة في صنع القرار فيما يتعلق بالأمور المؤثرة عليها تحديداً. وقد اتخذت الحكومة الخطوات المناسبة لتيسير التفاعل الجيد مع الشعوب الأصلية في غيانا عن طريق التقيد بمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة وفقاً لصكوك القانون الدولي، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (قرار الجمعية العامة 295/61). ويُذكر في هذا الصدد أن غيانا لم تصدق بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169.
- 72- وتضطلع وزارة شؤون الشعوب الأصلية واللجنة المعنية بالشعوب الأصلية، عملاً بدستور غيانا⁽¹⁸⁾ وقانون الهنود الأمريكيين رقم 6 لعام 2006، بولاية إشراك الشعوب الأصلية وتقديم الدعم للقرى. وتتقرر الاستثمارات الرأسمالية على أساس المواقف الجماعية التي يعرضها أعضاء مجالس القرى، لدعم الأنشطة الزراعية والتكنولوجية.
- 73- والمجلس الوطني لشيوخ مجتمعات السكان الأصليين هو أحد السبل الرئيسية المستخدمة في إشراك الشعوب الأصلية. ويجتمع هذا المجلس سنوياً لمناقشة المسائل التي تؤثر على السكان الأصليين في غيانا، بناء على الرؤى المباشرة المستقاة من قرى أعضائه. ويتلقى المجلس إعانة مالية من الحكومة ودعمًا ماليًا من وزارة شؤون الشعوب الأصلية. وتنشط الوزارة واللجنة في التعبير عن الشواغل الجماعية للشعوب الأصلية، وتدأبان على إشراك الشعوب الأصلية بشأن المسائل المختلفة، ومنها مثلاً مشروع

تمليك الأراضي للهنود الأمريكيين، الذي عُقد بشأنه عدد من حلقات العمل في القرى، وعُرضت فيها معلومات عن جملة أمور منها كيفية الحصول على شهادات المِلْكِيَّة.

74- وفي سياق تواصل حكومة غيانا مع المجلس الوطني لشيوخ مجتمعات السكان الأصليين في عام 2015، ناقشت الحكومة خطط تحسين القرى التي يُستهدف بها إثراء خطط العمل الوطنية لتحسين حياة الشعوب الأصلية. ويُجرى على أن تكون خطط تحسين القرى صادرة عن الشعوب الأصلية نفسها كي تعبر بذلك عن رؤيتها للتنمية لديها. ولدى صدور خطط تحسين القرى، ستستأنف الحكومة التشاور مع المجلس الوطني لشيوخ مجتمعات السكان الأصليين لتحديد الأولويات وبلورة الأفكار والنظر في فرص الاستثمار حيثما يمكن ذلك.

75- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدمت اللجنة المعنية بالشعوب الأصلية تقاريرها عن السنوات من 2013 إلى 2016 إلى رئيس الجمعية الوطنية، متضمنة توصيات بتنقيحات لقانون الهنود الأمريكيين.

76- ولا تزال عوائق تحقيق اللامركزية تحد من قدرة الحكومة على تيسير حصول مجتمعات الشعوب الأصلية على الخدمات القانونية. وكتدبير مؤقت، تستخدم الوزارة اثنين من المحامين يساعدان أفراد السكان الأصليين بالقدر الممكن عملياً. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة تقديم المساعدة إلى الأشخاص قدر الإمكان.

مؤسسات حقوق الإنسان والالتزامات التعاهدية

التوصيتان 130-6 و132-23

77- تظطلع لجنة الحقوق الدستورية⁽¹⁹⁾ - لجنة العلاقات الإثنية⁽²⁰⁾ ولجنة حقوق الإنسان⁽²¹⁾ - بالمسؤولية عن رصد واستعراض جميع التشريعات والسياسات والتدابير القائمة بغية التحقق من الامتثال، وعن إبلاغ الجمعية الوطنية بالحاجة إلى تعديل أي تشريع إذا لزم ذلك. وهاتان اللجنتان، بحكم تصميمهما الدستوري ونظام تعيين أعضائهما وانتخابهم، مهياتان للعمل بصفة مستقلة وعلى نحو محايد. وتموّل اللجنتان بنفقة مباشرة من الصندوق الموحد، اتساقاً مع مبادئ باريس.

78- واللجنة المعنية بالشعوب الأصلية هي إحدى لجان الحقوق الأربع المنشأة بموجب المادة 212 زاي من دستور غيانا. وتمثل ولاية هذه اللجنة في تمكين السكان الأصليين في غيانا فضلاً عن المطالبة بتحسين أحوالهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

79- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، أقرّت الجمعية الوطنية قانون الإدارة والمساءلة الماليين (المعدّل) لعام 2015. ويكفل هذا القانون استقلال الهيئات الدستورية مالياً ليتوافر لها الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها. واقترحت اللجنة المعنية بالشعوب الأصلية ميزانية قدرها 66 346 430 دولاراً غيانياً لتنفيذ خططها ومشاريعها لعام 2016. وخصصت حكومة غيانا للجنة مبلغاً قدره 23 346 000 دولار، وتمكّنت اللجنة من استخدام هذه الأموال بل وأعدت جزءاً منها إلى الصندوق الموحد.

80- ومثّلت اللجنة في المنبر التمثيلي المنشأ لوضع مبادئ توجيهية لمشروع تمليك الأراضي للهنود الأمريكيين، وشاركت في فرقة العمل المشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالأشخاص لدى إحيائها من جديد. وعززت اللجنة مواردها البشرية بتوظيف مساعد إداري جديد في 1 آب/أغسطس 2016.

81- وفي عام 2017، قبلت اللجنة دعوتين من مكتب شؤون تغير المناخ والمجلس المعني بإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية للمجتمعات الداخلية والفقيرة والنائية، للمشاركة في فريق الرصد والرقابة وفي المجلس على التوالي.

82- وفي عام 2018، استخدمت اللجنة الأموال المخصصة لها والبالغة 23 239 990 دولاراً في التركيز على بناء القدرات والتوعية العامة. واستمر تنظيم حلقات العمل في عام 2019، فُعِدَّت حلقات عمل لزملاء القرى بشأن بناء قدرات أعضاء مجالس القرى وتمكينهم. وركزت حلقات العمل على مواضيع الحوكمة والقيادة والإدارة والاتصال والمهارات المالية والعمالة.

83- وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، أُتخذت تدابير إدارية لزيادة الموارد المالية اللازمة لـ لجنة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين كي تؤدي مهامها على الوجه الملائم. وعيَّنت هذه اللجنة موظف تحقيقات في عام 2019 للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق الداخلة في نطاق اختصاصها أو لبدء تحقيقات بهذا الشأن.

84- وتخضع لجنة حقوق الطفل لأحكام المادة 212 خامساً من الدستور. وتتلقى اللجنة أموالاً من وزارة المالية. وتدرك حكومة غيانا أنه سيلزم لها أن تراعي قدرة اللجنة على كفاءة التنفيذ الكامل لهذه الحقوق من منظور الموارد المالية والمادية والبشرية، وذلك في حدود الموارد المتاحة. وعلى الرغم من التحديات، تزاوَلت اللجنة عملها بالموارد المتاحة والدعم المقدم من اليونسيف وبعض الوكالات مثل وكالة رعاية الطفل وحمائته.

85- ولا توجد حتى الآن لجنة لحقوق الإنسان حسب مقتضى المادة 212 زاي من الدستور، كما لا توجد محكمة للجان الحقوق حسب مقتضى المادة 212 كاف من الدستور. وقد تمكنت الحكومة من أن تكفل لجميع لجان الحقوق الأخرى مزاولة كافة مهامها متمتعاً بالاستقلال ومزودةً بالموارد الكافية، وتواصل العمل على إقامة لجنة حقوق الإنسان عن طريق اللجنة البرلمانية المؤلفة من الحزبين والمعنية بالتعيينات.

86- وفي عام 2017، أعلنت حكومة غيانا عزمها على إعادة إنشاء لجنة العلاقات الإثنية بعد أن ظلت هامدة لعدة سنوات. وتنص المادة 212 ألف من دستور غيانا على إنشاء لجنة للعلاقات الإثنية تشمل مهامها العمل على القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الانتماء الإثني.

87- وفي كانون الثاني/يناير 2018، وافقت الجمعية الوطنية على تعيين لجنة جديدة للعلاقات الإثنية مؤلفة من 10 أعضاء، وبدأت اللجنة التواصل مع الجمهور بإطلاق حملة أسمتها "حملة الوثام"، وشرعت في إجراء مناقشات مع وزارة التعليم بغية المشاركة في الإصلاح الجاري للمناهج الدراسية والخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة 2019-2030⁽²²⁾.

88- وتهدف "استراتيجية تنمية الدولة الخضراء - رؤية عام 2040" إلى إجراء مراجعة شاملة لأداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي حالة لجنة حقوق الإنسان، سيُعاد النظر في الهيكل الحالي. وسيتم تنفيذ تغييرات أخرى عن طريق إصلاح الدستور. وفي عام 2017، طُرِح على لجنة برلمانية مؤلفة من الحزبين مشروع قانون لتنفيذ لجنة للإصلاح الدستوري من أجل تمهيد الطريق لهذا الإصلاح.

عدم التمييز وفئات المثليّات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

التوصيات 130-25 و 130-26 و 130-27 و 130-58

89- اضطلعت حكومة غيانا في عام 2018، بناءً على تقارير من المركز الوطني للرعاية والعلاج، بمراجعة سياستها الوطنية لمكافحة الوصم والتمييز. وتهدف هذه السياسة، في جملة أمور، إلى منع التمييز ضد الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال وضد المشتغلين بالجنس ومغايري الهوية الجنسانية لدى التماسهم الرعاية الصحية من أجل علاج الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من

الأمراض المنقولة جنسياً. واستفاد العاملون في مجال الرعاية الصحية من دورات تدريبية عنوانها "الشراكة شرط لجودة الخدمة"، ونتج عن ذلك صوغ بيان سياساتي لمكافحة الوصم والتمييز، وإنشاء صندوق للاقتراحات وسجل لتلقي بلاغات حوادث التمييز. وتكرر بعد ذلك تنفيذ برنامج التدريب لفائدة موظفي مراقبة السلوك وموظفي إنفاذ القانون وبعض الفئات الرئيسية الأخرى العاملة وسط السكان.

90- وهناك حالياً إعلانات منشورة لتعيين خبير استشاري لوضع منهج دراسي وأدوات تدريبية بشأن الوصم والتمييز والأقليات الجنسية، وذلك للعاملين المقبلين على دخول الخدمة في مجال الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، دافع أنصار مجتمع المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية عن القضية المرفوعة مؤخراً من كوينسي مكيوان وآخرين ضد المدعي العام لغيانا، التي قُضي فيها بإسقاط القوانين التي تحظر "ارتداء ملابس الجنس الآخر" وبعدم دستوريته.

إصلاحات قطاع العدالة والأمن

التوصيات 56-132 و 55-130 و 56-130 و 57-130

91- طبقاً لقانون الهيئة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة⁽²³⁾، يحق لأي شخص يعتقد لأسباب معقولة أن أحد أفراد قوة الشرطة قد ارتكب أي سلوك سيء (بما في ذلك الممارسة غير القانونية أو غير الضرورية للسلطة - وأحد عناصرها الاستعمال غير الضروري للعنف ضد أي سجين، أو ضد أي شخص آخر يُحتمل أن يصادفه في سياق أدائه لواجباته)، أن يقدم بلاغاً بذلك إلى الهيئة.

92- وبصفة عامة، يجب أن يقوم بالتحقيق في الشكاوى في أقرب وقت ممكن عملياً فرداً من قوة الشرطة لا تقل رتبته عن رتبة الرقيب وتعلو رتبة فرد الشرطة المدعى ارتكابه للمخالفة. ويمكن الاطلاع على النظام الكامل لإجراء التحقيق بالرجوع إلى قانون (الإجراءات التأديبية) لأفراد الشرطة⁽²⁴⁾ مقترناً بقانون الهيئة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة.

93- وفي عام 2018، أفادت الهيئة بأنها تلقت ما مجموعه 513 شكوى ضد أفراد القوة. ورفضت من هذه الشكاوى 159 شكوى، وأغلقت 276 شكوى، ولا تزال 98 شكوى بانتظار التحقيق، وأحيلت خمس شكاوى إلى اللجنة المعنية في إدارة الشرطة أو إلى الهيئة المعنية بالإجراءات التأديبية لأفراد الشرطة، التماساً للمشورة.

94- وينص قانون السجون⁽²⁵⁾ على التدابير الرامية إلى صون حقوق السجناء. وتُكَلِّف المادة 14 من ذلك القانون مدير السجون بالقيام، كلما لزم ذلك، بزيارة جميع السجون وتفتيشها وتقديم تقرير سنوي إلى الوزير عن إدارة السجون وحالتها، وسلوك السجناء ومعاملتهم، وما قد يراه مناسباً من الشؤون الأخرى المتصلة بالسجون أو السجناء.

95- وبالإضافة إلى ذلك، توجد آلية "للقضاة الزائرين" بموجب المادتين 46 و 47 من قانون السجون. وتنص المادة 46(1) على أن يوجد فيما يتعلق بكل سجن في غيانا مجلس للقضاة الزائرين، ويجوز للوزير أن يعين الأعضاء فيه من القضاة بالعدد الذي يحدده وللفترة التي يحددها عند التعيين. وتنص الفقرة الفرعية (2) على أن جميع قضاة المحكمة العليا وبقية القضاة هم بحكم مناصبهم قضاة زائرون بالنسبة إلى كل سجن من سجون غيانا. وتنص المادة 47(1) على أنه لأي قاض زائر أن يقوم في أي وقت بزيارة أي سجن يكون هو أحد قضاة الزائرين، وبتفتيش أي جزء من هذا السجن، وبالتحري وتفحص الأمور المتعلقة بالسجناء فيما يخص الطعام والنظام الغذائي والملبس والمعاملة والسلوك، ويجوز له استجواب أي موظف من موظفي السجن أو أي سجين، والاستماع إلى الشكاوى من أي سجين، والتحري عن أي تجاوزات أو مخالفات في أي سجن. وتنص هذه المادة أيضاً على أن

يتحقق القاضي الزائر قدر الإمكان مما إن كان الامتثال قائماً لأحكام قانون السجون وقواعد السجون، وعلى أن له أن يقدم تقريراً عن أي من هذه الأمور إلى الوزير.

الأطفال

التوصيات 130-7 و 130-2 و 130-39 و 130-44 و 130-45

96- يواصل مكتب الشؤون الجنسانية التابع لوزارة الحماية الاجتماعية العمل بلا هوادة بشأن مسألة العنف الجنساني. وقد نفذ المكتب حملات وطنية لتثقيف الجمهور وتوعيته بشأن مسألة العنف الجنساني في جميع مناطق غيانا العشر.

97- ويجوز للجنة حقوق الطفل تلقي الشكاوى، والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاك و/أو إغفال حقوق الطفل ومصالحه المشمولة ضمن اختصاصها، أو بدء التحقيق في حالات هذا الانتهاك و/أو الإغفال، على النحو المنصوص عليه في المادة 212 ب(2) و 212 تاء من دستور غيانا. وتفسر هذه القواعد وتطبق على الوجه الذي يكفل الفصل العادل والسريع والفعال في هذه الشكاوى بما يحقق مصالح الطفل الفضلى.

98- وتواصل وكالة حماية الطفل الاضطلاع ببرنامج منهجي لتثقيف الجمهور وتوعيته بشأن الاعتداء الجنسي والإيذاء والإهمال. وتثقيف الجمهور وتوعيته عنصر من عناصر خطة عمل الوكالة وله اعتماد مخصص في ميزانيتها.

99- وقد عزز الإطار التشريعي لحماية الطفل وحماية حقوقه بسنّ قانون قضاء الأحداث. وتنظر محكمة الأطفال التي تم إنشاؤها في قضايا الأحداث المتعلقة بالجرائم الجنسية والعنف المنزلي وغير ذلك من الأمور الحساسة، مما يزيل احتمال تكرار إيذاء الضحايا ويُنهي كرتهم، فضلاً عن الفصل العاجل في القضايا، حيثما توجد قضايا متراكمة بانتظار البت فيها.

100- ويجري حالياً تجميع سجل للجرائم الجنسية من قِبَل لجنة مؤلفة من جهات معنية متعددة، وسيوضع موضع التطبيق بعد مراجعته من قِبَل جميع الأطراف التي يلزم أن تراجعها. وسيسهّم هذا السجل في إبراز هوية مرتكبي الجرائم الجنسية ومنع اعتداء هؤلاء جنسياً على الأطفال.

101- وتعاونت وكالة رعاية الطفل وحمايته تعاوناً واسع النطاق مع الأطراف المعنية الرئيسية على مستوى المقاطعات في نشر المعلومات وفي حملتها للتوعية. ويواصل موظفو رعاية الأطفال في المقاطعات إقامة علاقات مع معلمي المدارس والموظفين الطبيين وقوة الشرطة وزعماء الشعوب الأصلية، للمساعدة في حملات التوعية وفي نشر الرسائل الموجهة إلى مختلف المجتمعات المحلية.

102- وقامت وزارة الأمن العام، بالتعاون مع برنامج صمود المجتمع والأسرة والشباب التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بتنفيذ الدورة التدريبية للقضاة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽²⁶⁾.

103- وقامت وزارة الحماية الاجتماعية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام 2017، بصوغ خطة عمل وطنية لتنفيذ قانوني الجرائم الجنسية والعنف المنزلي. وقد صُممت بروتوكولات تبين لأفراد الشرطة المبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لتحسين مستوى استجابتهم بوجه عام لاحتياجات ضحايا العنف الجنسي. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، الكيفية المهنية لإجراء المقابلات مع الضحايا؛ وإنجاز الإحالات الفعالة إلى شتى المؤسسات التي تقدم الدعم والمساعدة للضحايا (مثل جهات الرعاية الطبية وإسداء المشورة وما إلى ذلك)؛ وقرارات الإحالة خلال المحاكمات. وفي عام 2019، يسرت وزارة الأمن العام تنفيذ عدة دورات تدريبية لأفراد الشرطة.

المرأة

التوصيات 1-131 و 19-130 و 1-131 و 18-130 و 53-130 و 12-130 و 17-130 و 37-130

104- تسعى غيانا إلى بناء بلد تعيش فيه النساء والفتيات في أمان، وتمتعت بالحمائية من مختلف ضروب الإيذاء، مثل الاتجار بالأشخاص والعنف المنزلي والمخاطر في أماكن العمل. وهي تواصل قطع أشواط كبيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما في مجالات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج، وكفالة المساواة في الأجر عن العمل المتساوي، وتعزيز فرص التعليم والتدريب للنساء والفتيات، وزيادة أعداد النساء في المناصب القيادية.

105- والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى تعضيد وحماية المرأة في غيانا تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، قانون العنف المنزلي رقم 18 لعام 1996، وقانون الإنهاء الطبي للحمل لعام 1995، وقانون منع التمييز رقم 26 لعام 1997، وقانون إنهاء الخدمة ومدفوعات نهاية الخدمة رقم 19 لعام 1997، وقانون تمثيل الشعب (الباب 11 باء، المواد 5-7)، وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام 2005، وقانون تعديل الزواج لعام 2006، وقانون حماية الطفل لعام 2009، وقانون الجرائم الجنسية لعام 2010، والقانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2010، وقانون خدمات رعاية الطفل ونمائه لعام 2011، وقانون الحضانة والاتصال والوصاية والإعالة لعام 2011، وقانون القران العربي (المعدّل) لعام 2012. وتوفر هذه القوانين إطاراً قانونياً شبه شامل للتنفيذ الكامل لصكوك حقوق الإنسان الموقع والمصدق عليها. وشكّلت في عام 2009 شبكة تمكين الرجل، وهي سليفة لمكتب شؤون الرجل، وشرعت في تنفيذ برامج تهدف إلى القضاء على العنف المنزلي وعلى الانتحار. وضمت الشبكة منظمات رجالية وقيادات دينية تعمل من خلال مؤسسات دينية مع البالغين والشباب من الرجال على تحسين مواقفهم تجاه المرأة وتشجيعهم على ممارسة الأبوة المسؤولة. وفي حين أن حكومة جمهورية غيانا التعاونية كانت تدعم شبكة تمكين الرجل وتتعاون معها، فإنها أدركت أيضاً الحاجة إلى آلية مؤسسية لمعالجة المسائل المتعلقة بالرجال على المستوى الوطني. ونتيجة لذلك، تم إنشاء مكتب شؤون الرجل وتفعيله في عام 2010 في إطار وزارة الخدمات الإنسانية (التي عُيّن اسمها إلى وزارة الحماية الاجتماعية) لتوفير برامج مستمرة لإذكاء الوعي الجنساني والحساسية الجنسانية لدى الرجال والفتيات.

106- وتدعم وزارة الحماية الاجتماعية الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التواصل مع المرأة وحماية حقوقها الدستورية.

ثالثاً - التوصيات المُعلّقة

التوصيات 10-130 و 18-132 و 20-132 و 1-132 و 7-132 و 8-132 و 9-132 و 16-132 و 1-130 و 51-132 و 52-132 و 53-132 و 54-132

107- الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية المتبقيّة المذكورة في هذه التوصيات لا تزال قيد النظر.

التوصيات 28-130 و 29-130 و 30-130 و 3-131

108- شكّلت الجمعية الوطنية، بموجب قرارها رقم 23 لعام 2012، لجنة برلمانية مختارة وكلّفَتها بالتواصل مع الأطراف المعنية في البلد فيما يتعلق بعقوبة الإعدام. وقد تأكّد أن هذه المسألة لا تزال تمثل شاغلاً خاصاً لدى أغلبية الغيانيين. ونتيجة لذلك، أبدت الحكومة استعدادها لإجراء استفتاء

أو عمليات تشاورية أخرى للتحقق من إرادة الشعب الغياني بشأن هذه المسألة. ولا تزال هذه العملية مدرجة على جدول أعمال الحكومة.

رابعاً- التوصيات المحاط بها علماً

إلغاء عقوبة الإعدام

التوصيات 1-132 و 2-132 و 3-132 و 4-132 و 5-132 و 6-132 و 43-132 و 44-132 و 45-132 و 46-132 و 47-132 و 48-132 و 49-132

109- انضمت غيانا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1977 وإلى البروتوكول الاختياري الملحق بذلك العهد في عام 1999.

110- ولا تزال عقوبة الإعدام قائمة في قوانين غيانا، ولكن ضُيِّق نطاقها بموجب قانون الجرائم الجنائية لعام 2010، الذي غُدِّلَ بإلغاء الإلزام بالحكم بعقوبة الإعدام على جريمة القتل العمد. وعلاوة على ذلك، فإنه عملاً بالمادة 100(1)(أ) - (هـ) من قانون الجرائم الجنائية لعام 2010، لا يجوز الحكم بتوقيع عقوبة الإعدام إلا إذا أُدين شخص بالقتل العمد لفرد من قوات الأمن أو من موظفي السجون أو من موظفي القضاء في سياق أدائه لوظيفته، أو عندما يكون القتل العمد معزواً مباشرة إلى وضع الشخص إما بصفته شاهداً وإما بصفته طرفاً في قضية جنائية أو مدنية منظورة أو منتهية. كذلك تؤكد المادة المذكورة أعلاه أن للقاضي في القضايا ذات الصلة خيار فرض عقوبة السجن المؤبد بدلاً من فرض عقوبة الإعدام.

111- وعلى الرغم من مشروعية فرض عقوبة الإعدام في الظروف المحدودة المذكورة أعلاه، فإن المحاكم تنفر في الواقع من الحكم بهذه العقوبة، كما أن الدولة أكثر عزوفاً عن تنفيذ حالات الإعدام. وأوثق دليل على ذلك الموقف هو أنه لم تحدث أي حالة إعدام تنفيذاً لأي حكم بالإعدام منذ عام 1997. وفي نهاية عام 2018، بلغ عدد المعلوم أنهم قيد الحكم بعقوبة الإعدام 26 شخصاً. وخلال ذلك العام، صدر حكمان بالإعدام على امرأتين وتم تخفيف حكمين آخرين بالإعدام. وأفاد المشروع المعني بعقوبة الإعدام بأنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، كان عدد من هم قيد تنفيذ عقوبة الإعدام 17 شخصاً. ويؤكد الرئيس أن هناك وفقاً لاختيارياً صارماً لتطبيق عقوبة الإعدام. والمشاورات ومداولات مجلس الوزراء جارية بشأن هذه المسألة.

حظر التعذيب

التوصيات 11-132 و 12-132 و 13-132 و 14-132 و 15-132 و 50-132

112- في عام 1988، قامت غيانا بالتوقيع والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. بيد أنه على الرغم من أن غيانا ليست طرفاً في البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية، فإنها قد أنشأت عدة آليات لضمان حظر التعذيب بمقتضى المادة 14(1) من دستور غيانا.

113- ولم تتقدم غيانا بطلب للمساعدة من مجموعة أصدقاء المبادرة المتعلقة بالتصديق العالمي على اتفاقية مناهضة التعذيب لتقديم المساعدة التقنية.

إلغاء العقوبة الجسدية وغيرها من مسائل حقوق الطفل

التوصيات 130-47 و 131-4 و 130-45 و 131-2 و 132-51 و 132-52 و 132-53 و 132-54 و 132-55 و 132-57 و 132-58 و 132-59 و 132-60 و 130-47 و 131-4 و 130-45 و 131-2

114- استمرراً لما تم تأكيده خلال فترة الاستعراض الماضية، لا يزال إلغاء العقوبة الجسدية مسألة تنقسم بشأها "بشأنها" وعلى نحو متساوٍ آراء قطاعات المجتمع المختلفة⁽²⁷⁾. وفي الوضع الراهن، يُسمح بالعقوبة الجسدية بموجب المادة 9 من قانون الجرائم الجنائية 1894 والمادة 7 من قانون الاختصاص الجزئي (الجرائم) 1894 اللتين تحولان للأوصياء والمعلمين سلطة توقيع عقوبات معقولة ومناسبة على الأطفال.

115- وعلى الرغم مما سبق، وضعت وزارة التعليم موضع التطبيق سياسة تحظر اتخاذ العقوبة الجسدية وسيلة تأديبية في التعامل مع الأطفال في المدارس⁽²⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تستعين وزارة التعليم بخدمات موظفي الرعاية الاجتماعية وأخصائيي التوجيه في العمل مع إدارات المدارس المختلفة على كفاءة ممارستها لنهج الانضباط الإيجابي. كما تُعقد دورات لتوعية الوالدين يُشرح فيها الانضباط الإيجابي بوصفه نهجاً مفضلاً عن العقاب الجسدي.

116- وزواج الأطفال غير قانوني في غيانا. والسن القانوني للتراضي على النشاط الجنسي هو 16 سنة. وأي والد يُزوج أطفاله (دون سن السادسة عشرة) يصبح مرتكباً لجريمة جنائية بموجب قوانين غيانا.

117- وفي نيسان/أبريل 2019، بدأت وزارة الحماية الاجتماعية رسمياً تطبيق السياسة الوطنية بشأن عمل الأطفال والسياسة الوطنية بشأن السلامة والصحة المهنية في غيانا. وقد تعهدت غيانا بالعمل على إنهاء عمل الأطفال في البلد بحلول عام 2025 اتساقاً مع الهدف 8-7 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

118- ويُحظر على الأطفال الذين يقل سنهم عن 15 سنة العمل إلا مع أفراد أسرهم فقط. ويُحظر على الأطفال الذين يتراوح سنهم بين 15 و 16 سنة العمل في المناجم والمحاجر والمصانع ومحطات توليد الكهرباء وأعمال التشييد. ويُسمح للأطفال الذين يزيد سنهم عن 16 سنة بمزاولة بعض الأعمال الصناعية ليلاً، ولكن فقط في مجالات صنع الحديد والصلب وصنع الزجاج وصنع الورق وصنع السكر الخام وتعددين الذهب، وفي ظل ظروف معينة فقط.

119- ومنذ بدء نفاذ قانون قضاء الأحداث، أصبح سنّ المسؤولية الجنائية في غيانا 14 سنة. بيد أن تُهم التسكع والتهرب من المدرسة والتشرد قد أُلغيت بموجب قانون قضاء الأحداث⁽²⁹⁾.

120- ويضطلع فرع ليندن التابع لوكالة رعاية الطفل وحمايته بمهمة هدفها الحد بدرجة كبيرة من حوادث إيذاء الأطفال عن طريق استهداف الآباء والأمهات الذين يهملون أطفالهم مما يجعلهم عرضة للأخطار. وفي عام 2018، استفاد من هذا التدريب الخاص لتحسين الوالدية مئات من الآباء والأمهات من ثمانية مجتمعات محلية في أنحاء المنطقة العاشرة (أبر ديميرارا - بيريس). وقد أتمّ هذا التدريب من الآباء والأمهات 86 فرداً من كوماكا ماينز و56 فرداً من مجتمع أميلياز وارد المحلي. ومن المجتمعات المحلية الأخرى التي استفادت من هذا التدريب كانفاز سيتي وفيكتور فالي وأولد إنغلاند ونوتينغهامشير⁽³⁰⁾.

121- وفي عام 2016، أصدرت الإدارة، من خلال وحدة رعاية الطفولة المبكرة التابعة لوكالة رعاية الطفل وحمايته، اللوائح المتعلقة بخدمات رعاية الطفل ونمائه لتطبيقها في مجال مراقبة المراعاة المؤسسية لحقوق الطفل. ونتيجة لذلك، يوجد لدى الوكالة فريق من موظفي التسجيل والترخيص، يخرجون إلى مرافق رعاية الطفل ويراقبونها للتأكد من استيفائها للمعايير الدنيا المنصوص عليها في اللوائح ومن مداومتها على ذلك كي يتسنى إصدار تراخيص لها. وفي عام 2018، أصدرت الوكالة ما مجموعه 131

ترخيصاً لمرفق لرعاية الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الوكالة برنامجاً للقراءة بعنوانه "العودة إلى الأساسيات"، يهدف إلى زيادة التفاعل بين الوالدين والرضع إلى جانب حفز النماء الصحي.

عدم التمييز وفئات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

التوصيات 132-29 و 132-30 و 132-31 و 132-32 و 132-33 و 132-34 و 132-35 و 132-36 و 132-37 و 132-38 و 132-39 و 132-40 و 132-41 و 132-42

122- توجد قيد التطبيق لدى غيانا سياسة وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي تهدف إلى تعزيز التنمية عن طريق تحسين القدرات والفرص لفئات متنوعة من النساء والرجال والفتيات والفتيان والفئات الضعيفة الأخرى في إطار قوامه إعلاء كرامة هذه الفئات. ومكتب الشؤون الجنسانية مسؤول عن تنفيذ ومراقبة السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. وهو يشارك أيضاً في بعض الهيئات القائمة، مثل لجنة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، وذلك بصفة استشارية في مجال الشؤون الجنسانية.

123- وتدرك حكومة غيانا أن هناك حاجة إلى المزيد في هذا المجال لضمان حماية مجتمع المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وعملاً من وزارة الحماية الاجتماعية على تعزيز قدرتها على التصدي بالقدر الكافي للإقصاء وعدم المساواة بين الجنسين، وإدراكاً منها للظروف والحواسر الفريدة التي تُقلّل فرص حصول الضعاف من الأشخاص ومن الفئات المجتمعية على الخدمات أو الموارد أو الاستحقاقات أو تحرمهم من ذلك، وضعت الوزارة، بالتعاون مع مؤسسة كوسو الدولية، السياسة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في غيانا.

124- واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2016، أُدمجت مسؤوليات مكتب شؤون الرجل ومكتب شؤون المرأة معاً ليتشكّل منهما "مكتب الشؤون الجنسانية". ويتمثل دور المكتب في التعريف بالمساواة الجنسانية وإعلاء شأنها بغرض مساعدة النساء والرجال على إطلاق إمكاناتهم بصفتهم مواطنين في غيانا من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف الجنساني وتعزيز الهوية الجنسانية والإدماج الاجتماعي.

125- ويجري تيسير التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال برنامج إقراض "النساء اللاتي أثبتن جدارتهن" وبرنامج الإقراض من أجل "منح الأشخاص الذين أثبتوا جدارتهم الموارد اللازمة لإقامة المشاريع"، وذلك بتمويل من برنامج التخفيف من حدة الفقر التابع لوزارة المالية. وفضلاً عن الحصول على القروض الميسرة، تستفيد المرأة من التدريب المتوافر في مجالات مثل المهارات الأساسية للعمل الحر، والتواصل الشبكي، والحاسبة الأساسية، والإعلان، والتعبئة. وحتى الآن، تم تقديم 422 قرضاً إلى 296 شخصاً.

حرية التعبير

التوصية 132-61

126- تنص المادة 146 من الدستور على حماية حرية التعبير. وفي سبيل التصدي لما جدّ من ظواهر خلال السنوات الخمس الماضية، وبخاصة ازدياد العنف ضد النساء والفتيات نتيجة لتيسر استخدام التكنولوجيا، سُنّ قانون الجرائم السيبرانية في تموز/يوليه 2018. ويتصدى هذا القانون لعدة أمور شديدة الخطورة مثل التسلط عبر الإنترنت، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاستمالة الجنسية، واستدراج الأطفال إلى أفعال جنسية.

127- ولا يزال التشهير يشكل في غيانا جريمة جنائية بموجب قانون الجرائم الجنائية⁽³¹⁾. ويعمل مكتب رئيس الوزراء مع ديوان النائب العام من أجل إلغاء تجريم التشهير، وستعرض هذه التعديلات على البرلمان قبل نهاية عام 2020.

الإجراءات الخاصة

التوصيات 132-24 و 132-25 و 132-26 و 132-27

128- ستواصل غيانا النظر في هذه التوصيات.

الصكوك الدولية

التوصيتان 132-1 و 132-10

129- كثيرٌ من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان منصوص عليها أيضاً في اتفاقيات الأمم المتحدة التي تلتزم بها غيانا بالفعل.

130- وتلتزم غيانا التزاماً ثابتاً بتعزيز إطارها القانوني والمؤسسي، شاملاً السياسات، من أجل الوفاء على نحو فعال ومُجدٍ بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب هذه الاتفاقيات. وقد أعدت وزارة الخارجية مشروع مذكرة لمجلس الوزراء، وسيُقدّم إلى المجلس للنظر فيه خلال الربع الثاني أو الثالث من عام 2020.

131- وفيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أعدت وزارة الخارجية مشروع مذكرة، وسيُقدّم إلى مجلس الوزراء في عام 2020.

Notes

- 1 Green State Development Strategy – Vision 2040.
- 2 Guyana Population and Housing Census 2012 www.statisticsguyana.gov.gy
- 3 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/---sro-port_of_spain/documents/publication/wcms_573539.pdf
- 4 PAHO <https://www.paho.org/guy/>
- 5 Information taken from <https://www.nasdaq.com/articles/the-5-fastest-growing-economies-in-the-world-2019-06-27>
- 6 <https://corporate.exxonmobil.com/Locations/Guyana/Guyana-project-overview#discoveriesInTheStabroekBlock>
- 7 <https://dpi.gov.gy/its-official-guyana-now-oil-producing-state/>
- 8 <https://www.ncdguyana.org/ncd-meets-c-h-p-a-representatives/>
- 9 Child Care and Development Services Act (2011).
- 10 The Training School (Amendment) Act 2010 and the Juvenile Offenders (Amendment) Act 2010.
- 11 The Ministry of Education produced a Manual of Guidelines For the Maintenance of Order and Discipline in Schools. “Corporal Punishment of Lecturers” may be accessed on the Ministry’s website at <https://www.education.gov.gy/web/index.php/policies/maintenance-of-order-discipline-in-schoole/item/539-corporal-punishment-of-lecturers>
- 12 Education Act Chap 39:01, Section 17.
- 13 Information was provided by the Ministry of Education.
- 14 https://www.paho.org/guy/index.php?option=com_content&view=article&id=299:guyana-suriname-launch-vaccination-week-in-the-americas-2017-in-nieuw-nickerie-suriname&Itemid=0
- 15 <https://dpi.gov.gy/44-trials-31-convictions-at-sexual-offences-court/>
- 16 Handbook http://www.hands.org.gy/files/SexualOffensesActHandbook_0.pdf
- 17 <https://dpi.gov.gy/sexual-domestic-violence-2017-2021-action-plan-slated-for-may-implementation/>
- 18 <http://parliament.gov.gy/constitution.pdf>

- ¹⁹ Art 212G, Constitution of Guyana.
 - ²⁰ Art 212A-F, Constitution of Guyana.
 - ²¹ Art 212N, Constitution of Guyana.
 - ²² <https://dpi.gov.gy/tag/ethnic-relations-commission-erc/>
 - ²³ Chapter 17:02 of the Laws of Guyana.
 - ²⁴ Chapter 17:01 of the Laws of Guyana.
 - ²⁵ Chapter 11:01 of the Laws of Guyana.
 - ²⁶ Guyana Standard 22 November, 2019 at <https://www.guyanastandard.com/2019/11/22/magistrates-benefit-from-juvenile-justice-training/>
 - ²⁷ Guyana – National Report submitted in accordance with paragraph 5 of the annex to the Human Rights Council Resolution 16/21 dated 19th January, 2015.
 - ²⁸ The Ministry of Education produced a Manual of Guidelines For the Maintenance of Order and Discipline in Schools. “Corporal Punishment of Lecturers” may be accessed on the Ministry’s website at <https://www.education.gov.gy/web/index.php/policies/maintenance-of-order-discipline-in-schoole/item/539-corporal-punishment-of-lecturers>
 - ²⁹ A guide to the Juvenile Justice Act at <http://legaid.org.gy/files/AGuidetotheJuvenileJusticeAct2018.pdf>
 - ³⁰ <https://dpi.gov.gy/childcare-agency-hosts-special-parenting-training-in-region-10/>
 - ³¹ Chapter 8:01 of the Constitution of Guyana.
-